

حرام غذا کھانے والی مرغی کھانے کا حکم:

سوال: اگر مرغیوں کے کھانے میں گوشت یا خنزیر کے اجزاء کو ملا دیا جائے تو یہ مرغیوں کی حلت میں کوئی اثر ڈالے گا یا نہیں یعنی ایسی مرغیاں کھانا حلال ہے یا نہیں؟

الجواب: مرغیوں کی غذا میں حرام گوشت یا خنزیر کے اجزاء موجود ہوں تو اگر ان کی وجہ سے گوشت متاثر ہوتا ہے مثلاً بدبو وغیرہ تو ایسی مرغیوں کا گوشت کھانا جائز نہیں ہے، اور اگر گوشت متاثر نہیں ہوا بلکہ صاف ستھرا ہے تو اس کے کھانے میں کوئی حرج نہیں ہے۔ لیکن کسی مسلمان کے لیے جائز نہیں ہے کہ قصداً مرغیوں کو خنزیر کھلائے۔

ملاحظہ ہو فتاویٰ بزازیہ میں ہے:

وفی النوادر: جدي غذي بلبن الخنزير لا بأس بأكله فعلى هذا لا بأس بأكل الدجاج لأن لحمه لا يتغير وما غذي به صار مستهلكاً لا يبقى له أثر وما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: يحبس الدجاج ثلاثة للتنزيه وإنما يشترط ذلك في الجلالة التي لا تأكل إلا الجيف وما يخلط ويأكل غيره أيضاً على وجه لا يظهر أثره في لحمه لا بأس به. (الفتاوى

البزازية على هامش الفتاوى الهندية: ٦/٣٠٢).

درمختار میں ہے:

ولو أكلت النجاسة وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كما حل أكل جدي غدي بلبن خنزير لأن لحمه لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكاً لا يبقى له أثر . (الدرالمختار: ۳۴۱/۶، سعید).

وفي رد المحتار: قوله لأن لحمه لا يتغير الخ ، كذا في الذخيرة وهو موافق لما مر من أن المعبر بالتن لكن ذكر الخانية أن الحسن قال : لا بأس بأكله وأن ابن المبارك قال: معناه إذا اعتلف أياماً بعد ذلك كالجلالة وفي شرح الوهبانية عن القنية راقماً أنه يحل إذا ذبح بعد أيام وإلا لا . (ردالمختار: ۳۴۱/۶، سعید).

تبيين الحقائق میں ہے:

لا بأس بأكل الدجاج لأنه يخلط ، ولا يتغير لحمه وروي أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج ، وما روي أن الدجاج يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح فذاك على سبيل التنزه لا ، أنه شرط . (تبيين الحقائق: ۱۰/۶، ط: دارالكتب الاسلامی).

وفي موسوعة الفقهية : قال ولا يكره أكل الدجاجة المخلاة وإن كانت تناول النجاسة ، لأنها لا يغلب عليها أكلها ، بل تخلطها بالحب ، وقيل: إنما تكره ، لأنها تنتن كما تنتن الإبل ، والحكم متعلق بالتن ، ولهذا قالوا في الجدي إذا ارتضع بلبن خنزير حتى كبر أنه لا يكره أكله ، لأن لحمه لا يتغير ولا ينتن ، وهذا يدل على أن العبرة للتن لا لتناول النجاسة . والأفضل أن تحبس الدجاجة المخلاة حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة ، وذلك على سبيل التنزه . (الموسوعة الفقهية : ۱۴۹/۵).

وللمزيد راجع: (البحر الرائق: ۲۰۸/۸، دارالمعرفة، والجوهرة النيرة: كتاب الصيد والذبائح، وبدائع الصنائع: ۲۰/۵، سعید، وحاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح، ص ۲۲، ط: بولاق).

والله سبحانه أعلم -